

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

د. سهى فتحي نجدة

أستاذة مشاركة في النحو والصرف والمعجميات

الجامعة الأردنية

ملخص: التعويض النحوي سداً للمواقع النحوية بعلاماتها الإعرابية الظاهرة والمقدرة عن خطاب لغوي مقصدي مضمّر، يقوم المعنى على مدى تمثله تمثلاً صحيحاً، كما في الاستعارة؛ ذلك أنّ النحو يضبط الكلام بسدّ الفراغات الدلالية المقدرة بالعلاقات الدلالية الحقيقية بين الكلمات قصد إظهار خطاب مكتمل العناصر في بنيته السطحية كإظهار الفعل والفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر وغيره، من غير تمييز بين خطاب حقيقي وآخر مجازي، فالجملتان:

- ابتسم زيد.

- ابتسم البحر.

جملتان فعليتان على صورة نحوية واحدة تظهرهما متساويتين تتكوّن كل واحدة منهما من الفعل والفاعل، لكنهما في الخطاب المضمّر غير متساويتين؛ لأنّ "البحر" في الجملة الثانية لا يصلح فاعلاً حقيقياً لتنفيذ فعل "الابتسام"؛ لهذا يُعيد التحليل البلاغي في الاستعارة العنصر المحذوف بالاستدعاء الدلالي، ويُجري الخطاب على علاقة المشابهة بالاستعانة بالقرينة وصولاً إلى فكرة استعارة ظاهر مكان مضمّر لقصد ما؛ لهذا يسعى البحث إلى استجلاء دور النحو في التعويض الإعرابي عن الكلمات المضمرة المحذوفة دلاليّاً في الاستعارة حصراً؛ لتأكيد أنّ الإضمار الاستعاري ليس بنية نحوية ظاهرة، بل بنية إدراكية مضمرة، تتجاوز السلامة النحوية في الظاهر عند إدراك الخطاب المضمّر قبل تحويل الكلام إلى مجاز فيها وفقّ المواضع الدلالية في العربية.

Aesthetic sense between compensational grammar and metaphorical implication

Abstract: The Compensational Grammar restores the grammatical positions with the apparent and implicit parsing indications within the lingual purposeful and implied speech. In this case, the exact meaning rises perfectly when properly represented, as in the case of metaphor. Herein, the grammar controls the speech by filling some semantic blanks in order to show how speech enjoys all the elements needed in its surface structure.

This is exemplified in the case of showing the verb, the doer, and the receiver of an action, the subject and the object, and other elements, without any distinction between a real speech and a metaphorical speech. For instance, in the following sentences:

-Zaid smiled.

-The Sea smiled.

Here, the two sentences are subject sentences molded in a one grammatical image that shows them to be equal; each having a subject and verb. However,

in the implied speech they are not, for the "Sea" in the second sentence does not fit as an active real doer for the implementation of the verb "smile"; this is why the rhetorical analysis restores the deleted implied 'verb' item in metaphor in the process of semantic restoration, and it lets the discourse flow on the basis of the similarities relationship using the context-based-meaning strategy reaching to the use of a visible implied grammatical position for a specific purpose. This is why this research seeks to elucidate the role of the compensational parsing in the semantic exclusively implied in the metaphor. Accordingly, this confirms that metaphorical implication is not an apparent grammatical structure, but a cognitive implicit structure, that surpasses and goes beyond grammatical safety; and apparently, when the reader realizes the implicit discourse according to the semantic implications in Arabic.

حرص نحاة العربية في تقنينهم الطواهر التركيبية في النحو على إبراز الجملة العربية مهما طالت على أنها جملة متماسكة، تأخذ كلماتها بعضها برقاب بعض في سلسلة من العلاقات العاملة التي تقتضي مذكوراً صرح به، أو محذوفاً دُلَّ عليه في حالات محددة تعارف النحاة عليها في جمهورهم؛ سعياً منهم إلى تقنين ظاهرة الحذف النحوي في العربية، لكي يصبح العنصر المحذوف نحويًا في حكم العنصر المذكور، الأمر الذي يعني أن الخطاب النحوي مؤسس على معاملة المحذوف النحوي معاملة المذكور، فخير المبتدأ المحذوف يعد في حكم خبر المبتدأ المذكور عند تحليل الخطاب النحوي، كما في الجملتين:

- صبرٌ جميلٌ.

- الحياة صبرٌ جميلٌ.

فالجملتان الأولى يُخرّجها النحاة على إعراب كلمة "صبر" خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً يدلّ عليه الشأن أو الحال، لكنّ الكلمة نفسها في الجملة الثانية خبر للمبتدأ المذكور صراحة في خطاب الجملة. والفرق بين الجملتين أنّ الجملة الأولى أضمرت المبتدأ لعلّة الشأن، في حين أظهرت الجملة الثانية المبتدأ لانتفاء العلة، فالجملتان متماثلتان في التحليل النحوي على صورة:

مبتدأ + خبر + نعت

لكنهما مختلفتان في منطوق الكلام.

والتحليل النحوي عماده وحدة الانقياد للقاعدة النحوية الأصل أو العامة لا الاكتفاء بالمظهر الخارجي للجملة؛ فيصبح العنصر المحذوف لعلّة نحوية فرعية في حكم المذكور للقاعدة النحوية الأصل، فحذف المبتدأ مثلاً فرغ إظهاره إذ التحليل الإعرابي أصل تقديره. وهذا التأصيل النظري يُسلم إلى أنّ الجملة العربية في نظر النحاة خطابٌ نحوي مكتمل العناصر سواءً أكتمل من غير

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

حذف أم اكتمل بتقدير محذوف نحوي، يستدلّ النحاة عليه في المواضع المعروفة لظاهرة الحذف في العربية.

وهذا الخطاب المكتمل على شكليين:

أولها: الخطاب الإسنادي الذي يقتضي دائماً المحافظة على كينونة المسند والمسند إليه في التحليل النحوي، حتى إن حُذِفَ أحدهما، أو كلاهما؛ ذلك أن الكيان الإسنادي للجملة العربية يمثل الطابق الأول في البُنيان النحوي المتعدد الطبقات أو الطوابق؛ لهذا لا يعترف التحليل النحوي بفعل لا فاعل له تصريحاً بالذکر أو إضماراً بالحذف، كما لا يعترف بمبتدأ لا خبر له تصريحاً بالذکر أو إضماراً بالحذف، فإذا تعدّر تقدير الإضمار؛ لجأ جمهور النحاة إلى السداد، بأن يسدّ عنصر نحوي مسدّ آخر كسداد الحال أو الظرف عن خبر المبتدأ مثلاً.

والعناصر النحوية التي التي تقتضي المسند والمسند إليه بصرف النظر عن التقدير والتأخير بينهما تصبح عناصر تابعة بالضرورة للخطاب الإسنادي، كما في حالات المفعول به للفعل الواجب إضماره، نحو قولنا في أسلوب الاختصاص:

- نحنُ العربُ أفصحُ الناسِ.

فالاسم المنصوب "العرب" يُخرَجُ إعرابياً على المفعول به المنصوب لفعل محذوف وجوباً تقديره أخصّ. وهذا يعني أنّ المفعول به ليس وحده في تقدير النحاة بل هو تنمة الفعل بالاحتياج والفاعل بالضرورة؛ لهذا لا يُقال في إعرابه إنه مفعول للفعل المحذوف مع فاعله، فحذف الفاعل لاحقٌ بحذف الفعل ضرورة.

وأما ثانيهما فهو الخطاب التكميلي الذي يعني أنّ الجملة العربية مكتملة بلا افتتات عناصر محذوفة لا دليل عليها في صنعة التحليل النحوي المبنية على تتبّع كلام العرب وتقنينه، وهو الذي يقصده النحاة في جمهورهم حين لا يقدرّون مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً لأجله أو مفعولاً فيه أو مفعولاً معه أو حالاً أو تمييزاً وما شابه هذه العناصر النحوية، فالجمل الآتية كلّها جمل مكتملة اكتمالاً تكميلياً.

- وَقَفَ خَالِدٌ.

- وَقَفَ خَالِدٌ وَقَوْفًا.

- وَقَفَ خَالِدٌ وَقَوْفًا احتراماً لأستاذه.

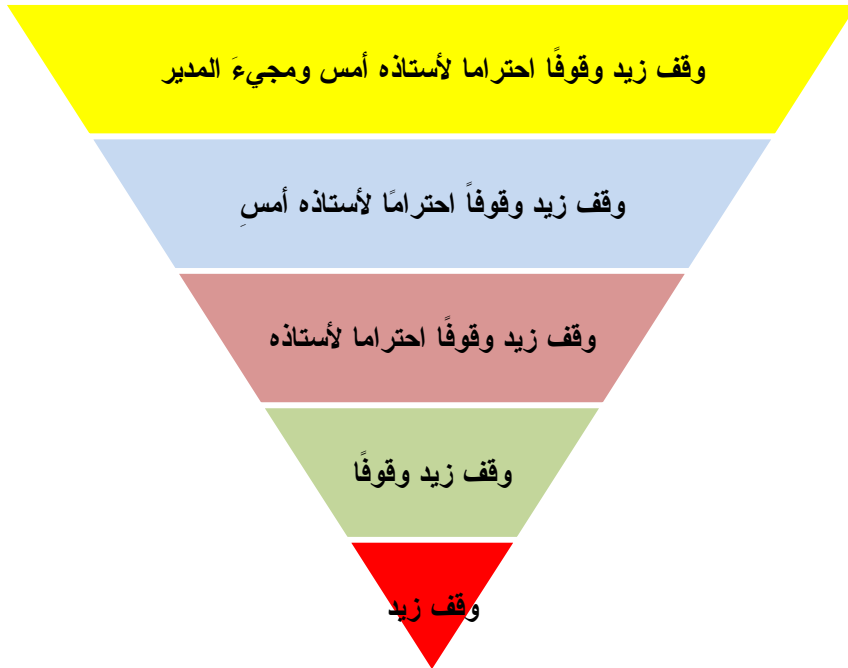
- وَقَفَ خَالِدٌ وَقَوْفًا احتراماً لأستاذه أمس.

- وَقَفَ خَالِدٌ وَقَوْفًا احتراماً لأستاذه أمس ومجيء المدير.

د. سهى نعبة

فلا نستطيعُ في الجملة الأولى أن نجاوزَ في التحليل الإعرابيَّ الفعلَ وفاعله، في حين نصل في الجملة الثانية إلى المفعول المطلق، وفي الثالثة إلى المفعول لأجله وتكملته في التركيب الجريّ الذي يأتي على شكل شبه جملة أولها حرف جر أو ظرف مضاف، وثانيها الاسم المجرور أو المضاف إليه، وفي الرابعة إلى الظرف المفعول فيه، وفي الخامسة إلى المفعول معه وتكملته في الإضافة.

وهذا يعني أنّ الهرم النحويّ هرمٌ معكوس، قاعدته الإسناد، وامتداده العموديّ المكملات:



لكنّ قاعدة الهرم ليست مدبّبة بطبيعة الحال لأنّها ثنائيّة بالإسناد. وعلى وفق التصور السابق نستطيع القول: إنّ الجملة الإسناديّة نواة الجملة الممتدّة مهما طالّت، فالبنية العميقة للخطاب التكميلي تتكوّن من عنصرين: الإسناد والمكمل . لكنّ السؤال العلميّ: هل الخطاب النحويّ بشكليه خطاب إظهاريّ تتطابق فيه الدلالة المعجميّة مع العلاقات النحويّة للتركيب تطابقاً حقيقياً بلا تأويل مجازيّ أو بلاغيّ من حيث الدلالة؟

نبادر إلى الإجابة بالنفي العامّ؛ لأنّ مرجع الخطاب النحويّ تطبيق قوانين النحو الوجوديّة والجوازيّة في أوجه الظاهرة اللغويّة تقديمًا وتأخيرًا ومطابقةً وتعريفًا وتكبيرًا وتنشئةً وجمعًا و... من هنا صارت الجمل الآتية جملاً مُستقيمة نحويّاً:

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

- ابتسم الموتُ.

- مات خالدٌ.

- غضب المستقبلُ.

- خالدٌ أسدٌ.

- شربتُ البحرَ.

- حملتُ مستقبل أولادي بين يدي.

فالجمل الأربعة الأولى جملٌ إسناديةٌ تامّةٌ الإسناد من الناحية النحوية بوجود الفعل وفاعله المسند إليه في الجمل الثلاث الأولى، ووجود المبتدأ وخبره المسند في الجملة الرابعة، كما أنّ الجملة الخامسة تامة الإسناد ومتمتعةً بنكلمة المفعول به، والجملة السادسة فيها الفعل وفاعله ومفعوله والتركيب الإضافي، لكنّ هذه الجمل غير مستقيمة دلاليًا، لهذا وصفها سيبيويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة بالكذب عندما عدّها من الكلام المستقيم الكذب، فقال: "وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرَ، ونحوه"⁽¹⁾.

وتصنيف "المستقيم الكذب" يضمّر كلمتين لازمتين لتأسيس المفارقة العلمية بين قوانين النحو ومرجعيات الدلالة بأن نحمل التصنيف على إرادة "المستقيم نحوًا الكذب دلالةً"، فالموت لا يُتصوّر أن يبتسم لعدم وجود شكل له كالإنسان، كما أنّ خالدًا لا يقوم بإيقاع فعل الموت على نفسه، فالمميت والميت مختلفان. كذلك المستقبل في الجملة الثانية لا يغضب لعدم وجود شكل له يمكن أن نتخيله عند الغضب. في حين تُظهر الجملة الرابعة الخبر "أسد" وتضمّر دلالاته وهو الشجاعة.

أمّا الجملة الخامسة ففيها ما لا يقبله العقل لأنّ الإنسان لا يقدر على شرب ماء البحر مع أنّه قد يشرب على مَضَضٍ شيئاً منه.

وفي الجملة الأخيرة مفارقة ظاهرة في نسبة المستقبل إلى اليبدين.

وهذه الجمل كلّها مكتفية بذاتها نحويًا، فكأنّها مغلقةٌ على نفسها، لكنّ المدلول عليه والمعنى والمقتضى العقليّ أمور تقع خارج دائرة النحو وإن كانت ضمن دائرة الإدراك. فمرجع المعنى الإدراك بعد تأمين السلامة النحوية في الغالب.

¹ ينظر، سيبيويه، عمرو بن عثمان (1991): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، دار الجبل، لبنان، ج 1، ص 26.

د. سهى نعمة

والمعنى المدرك أمرٌ عُرْفِيٌّ اعتباطيٌّ قد تتفاوت الأذهان في تعيينه وإدراكه والاتفاق عليه تفاوتاً يُفْضِي بالضرورة إلى مفارقة جديدة بين الخطاب النحويّ والخطاب الدلاليّ تتمثّل في مُطْلَقِيَّةِ الأول ونسبيّة الثاني؛ لهذا ترتقي مواضع العمل النحويّ إلى مستوى القوانين في حين تقترب مواضع العمل الدلاليّ من القوانين، ولكنها لا تصل إليها على الدوام.

ولكي يؤدي الخطاب النحويّ وظيفته يحتاج دائماً إلى سدّ الفراغات الدلاليّة بإخلاء الدلالات النحويّة من مقتضى معناها المعجميّ، فالفاعل ليس بالضرورة العنصر الذي يقوم بالفعل، بل العنصر الذي يسندُ إليه الفعل، والمفعول به العنصر الذي يقبل أثر الفعل حقيقةً أو مجازاً إثباتاً أو نفيّاً، كما في:

- ابْتَسَمَ خَالِدٌ.

- ابْتَسَمَ الْحَجْرُ.

- مَاتَ الْبَحْرُ.

- مَا رَأَيْتُ خَالِدًا.

وإذا حدث فراغٌ نحويٌّ بمعنى الحذف النحويّ الذي نَقَدَرَهُ في الإعراب في الجملة فلا بدّ من احتوائه بسرعة بتقدير محذوف، أو بنقل الوظيفة، فمن الأول ظاهرة المحذوفات في العربيّة كحذف الموصوف إن دلّت عليها الصفة، نحو:

- أَدْرَسُ الْعَرَبِيَّةَ.

أي: أدرس اللغة العربيّة.

ومن الثاني ما يمكنُ تسميته بالإنبابة بنقل الوظيفة النحويّة إلى عنصر سابق أو لاحق مع إمكانية حذف العنصر الأصليّ كبعض حالات نائب الفاعل، ونائب المفعول المطلق، ونائب الظرف، نحو:

- كُسِرَ الزُّجَاجُ.

- طَرَقَتِ الْبَابَ ثَلَاثَ طَرَقَاتٍ.

- احْتَرَمْتُ مَعْلَمِي كُلَّ الْإِحْتِرَامِ.

- اذْكُرِ الْمَوْتَ كَثِيرًا.

- دَرَسْتُ خَمْسَ سَاعَاتٍ.

فالجملّة الأولى تضمّر الفاعل الحقيقيّ، وتُنْتَبِ به في الخطاب النحويّ ما كان مفعولاً به في المعنى مع إجراء تغيير إعرابيّ في علامة الإعراب ليسدّ مسدّ الفاعل المرفوع المضمّر.

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

والجملة الثانية انزاح فيها المفعول المطلق إلى يسار موقعه بسبب العدد، وكذا الجملة الثالثة مع تغيير السبب إلى كلمة "كل"، وفي التي تليها إلى الصفة التي حلت بسرعة محلّ المفعول المطلق المستغنى عن ذكره.

وفي الجملة الأخيرة صار الظرف مضافاً إليه فحلّ العدد محلّه وأخذ حكمه الإعرابي على النيابة؛ فلا وجود لمواقع وهمية صفرية القيمة كتقدير مشبه محذوف عند الإعراب في الخطاب النحوي إلا في حالات الحذف المقننة؛ لأنّ البنيان النحوي هيكلاً عظمياً مكسوراً لحماً، تدبّ فيه الحياة بروح التضام بين الكلمات من الناحية النحوية لا الدلالية بالضرورة؛ لأنّ الناحية الثانية بحثٌ في دلالة الشكل النحوي وعلاقاته بعالم التصورات؛ لهذا يوصف الكلام بأنّه سلسلة عناصر لغوية إشارة إلى تتابع العناصر اللغوية من غير إسقاط اعتباري، في حين يوصف الإدراك بأنّه ثمّنٌ لمدلول البنى اللغوية مفردة بالبساطة ومجمعة بالتركيب والاقتران بدلائل منها السلامة النحوية، فالإدراك حكم على السلسلة اللغوية، وليس تجزئاً لعناصرها⁽²⁾.

الخطاب النحوي بين الظهور والإضمار:

لم يفت نحاة العربية وهم يقننونها التنبه إلى ظاهرة طبيعية في العربية تتمثل في ظهور عنصر نحوي وإضمار آخر، عبّروا عنه بخروج الأصل إلى الفرع بعلة، فالأصل في المبتدأ التعريف، لكنّه قد يأتي نكرة في الدلالة على حالات التعميم أو التخصيص، فيكون المبتدأ النكرة الدالّ على التعميم ظاهراً يخفي ما هو في حكم المعرفة، نحو قولنا:

- كُلُّ قَادِمُونَ.

- كِتَابٌ لِكُلِّ بَيْتٍ.

فالمبتدأ "كل" نكرة في ظاهره جاز الابتداء به لدلالته على العموم، فالبنية المضمرة "الكل". وكذا المبتدأ "كتاب" في الجملة الثانية ظاهره التذكير، لكنّه في حكم التعريف؛ إذ المقصود به "الكتاب" في عمومه أيّ كان؛ ولهذا جاز الابتداء به.

وفي الخبر اتفق النحاة أنّ الأصل فيه التذكير، لكنه قد يجيء معرفة، نحو:

- زَيْدٌ الْإِنْسَانُ.

فالخبر معرفة في ظاهره يُضمّر التذكير بمعادلته قولنا:

² للتوسّع في بحث نظرة النحاة والبلاغيين إلى الجملة بين المبنى والمعنى، يُنظر: عشير، عبد السلام، (2010): تطوّر التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، ط 1، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، ص 74-84.

د. سهى نعمة

- زيدٌ إنسان.

ومن هنا بحث النحاة في معاني أَل التعريف لتسويغ اقتران الاسم في بعض المواقع الإعرابية بأَل التعريف مع أنَّ الأصل في ذلك الموقع التثنية، كما في وقوع الحال والتمييز معرّفين، وإن كان الأصل في كلٍّ منهما التثنية، نحو:

- جاء الطالبُ المبتسمُ. أي: مبتسماً

- طَبِ النفسُ. أي: نفساً.

والذي دفع النحاة إلى عدِّ الحال "المبتسم" معرفة في حُكم النكرة⁽³⁾ المضمرّة من البنية نفسها ووقع الكلمة حالاً مكتملة الدلالة على الحالية، ولا سيّما علامة النصب حتى إنّ المتلقّي قد يظنُّ أنَّ الأصل في الجملة الرفع على النعت جرياً على مقتضى قانون النعت في إتباع المعرفة للمعرفة.

والتمييز "النفس" في الجملة الثانية التعريف فيه عارضٌ بدلالة إمكانية التثنية على مقتضى الأصل، وهذا الذي جعل جمهور النحاة يقولون بأَل التعريف الزائدة⁽⁴⁾.

وعلى النقيض من التعريف، ثمة كلمات في العربية ظاهرها التثنية، لكنّها في حُكم التعريف، كالظروف المحدّدة، مثل: غد، ويوم، وأسبوع، وشهر، وعام، وسنة، وحول، وأمس، وما شابه، نحو:

- ألقاك غداً.

فالظرف "غداً" ظاهره التثنية بدلالة تنوين التمكن، لكنّه معرفة بقرينة الدلالة والمعنى. كذا كلمة "أمس" المبنية بمعنى اليوم الذي سبق يومك نحو:

- رأيتك أمس.

فالمراد اليوم السابق لا الذي قبله، ويُقال: إنَّ العرب إذا أرادت تجريد كلمة "أمس" للدلالة على الماضي المطلق جعلتها مُعرّبة لا مبنية، فالمراد بالظرف "أمس" في جملة:

- رأيتك أمساً.

مطلق ما سبق من الأيام الصالحة لإيقاع فعل الرؤية، لا تحديداً اليوم السابق نفسه.

³ ينظر، ابن هشام، عبدالله بن يوسف (1979): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5، لبنان، ج 2، ص 300-301.

⁴ ينظر، المصدر نفسه، ج 2، ص 361.

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

أما سائر الظروف السابقة، ومثلها الكلمات المعلومة المقدار كدرهم ودينار؛ فقد أجاز الكوفيون وبعض النحاة توكيدها توكيداً معنوياً⁽⁵⁾ حملاً على قول الشاعر⁽⁶⁾:

ألا ليت عدة حَوَّلَ كلُّه رجبُ

انتكأً على أن هذه الظروف، وإن كانت نكرة، إلا أن مدلولها محدد، فاقتربت من التعريف؛ لهذا جاز توكيدها توكيداً معنوياً.

وهذا يعني أن كل خروج عن أي قيد من قيود أصل الباب، أو القاعدة العامة له، أو حدّه يعدُّ إظهاراً للفرع، وإضماراً للأصل، كما في حالات الجمل التي لها محل من الإعراب، فهي جملٌ في الظاهر، لكنها في حكم المضمَر في التأويل والباطن بدلالة التأويل الموقعي للجملَة.

الخطاب المضمَر في العربية بين التنظير البياني الموروث والمستحدث:

ليست العربية خطاباً لغوياً ظاهراً على الدوام، أو مضمراً على الدوام، بل هي لغة طبيعية تتجاذب التعبير فيها نوازغ الإظهار والإضمار، أو الحقيقة والمجاز، حتى صار تحديد الأصل منهما مسألة جدلية حارة فيها الباحثون؛ ذلك أن خطاب الحقيقة اللغوية يرسل فيه المرسل أو المبدع خطابه إلى المستقبل أو المتلقي، في حين ينحو خطاب المجاز إلى الطلب من المرسل إليه أن يفكر في المضمَر الخفي وراء الخطاب بالاستناد إلى مواضع ثقافية وسياقية في التعبير اللغوي حتى يتحصّل على الرسالة الكامنة في الخطاب المضمَر المستتر، أو المعنى به خلف ظلال لغوية لا تأتلف دلاليّاً، وإن كانت بالضرورة مؤتلفة نحوياً.

وقد حاول علماء البيان في العربية أن يضعوا قيوداً، أو كليات، أو شبه قوانين يتهدّون بها في تحليل الخطاب اللغوي السابق على تنظيرهم، وتقييد الخطاب اللغوي اللاحق لتنظيرهم في نظرية المشابهة والقرينة التي سارت في مسارين:

(1) مسار تحقّق المشابهة.

(2) مسار انتفاء المشابهة.

وقد تمثّل المسار الأوّل في مقولتي: التشبيه، والاستعارة. في حين تمثّل المسار الثاني في مقولتي المجاز بأنواعه ولا سيما المجاز المرسل والكنائية. وبقيت القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي واسطة العقد في التحليل البياني البلاغي الذي يهدف أوّل ما يهدف إلى تفكيك الخطاب

⁵ ينظر، الرضي الأسترابادي، محمد بن الحسن (1978): شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بلا رقم طبعة، منشورات مؤسسة الصادق، إيران ج 2، ص 373.

⁶ ينظر، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بلا رقم طبعة أو تاريخ نشر، دار الفكر، لبنان، ج 2، ص 451.

د. سهى نعيمة

المجازي للوصول إلى الخطاب الحقيقي، وإلحاق المضمرة بالمظهر ليتساويا في الإدراك التصوري عند تفكيك الخطاب البياني حسب ما تستدعيه العلاقات الحقيقية بين الكلمات، فتلحق جملة:

- ضحك زيد.

بجملة:

- ضحك البحر.

عندما يظهر التحليل البياني للاستعارة حول كلمة "البحر" محل كلمة "زيد" بمقتضى القرينة "ضحك"، وهذا الحلول حول نحوي ببقاء الجملة الثانية سليمة نحويًا، وحلول إدراكي بإضافة دلالة "البحر" إلى كلمة "زيد"، وهذه الإضافة بعد التحليل التفكيكي للاستعارة تضيف معنى جديدًا إلى الجملة الثانية قد يتمثل بالغنى أو بالكرم، أو بالوجود من الكلمات الدالة على حقل الاتساع الإيجابي في مواضع العرب.

وعند تدبر التحليل البلاغي للجملة الآتية:

1. زيد كالبحر في كرمه.

2. زيد بحر في كرمه.

3. زيد بحر.

4. جاء البحر.

5. ضحك البحر.

6. ينوء الحاسبون بحساب رصيد زيد كأنه بحر لا تنفذ قطرات مائه.

يظهر أن الاكتفاء بتحديد عناصر التشبيه ونوعه في الأمثلة الثلاثة الأولى، وتحليل الاستعارة في المثالين الرابع والخامس، وتحليل التشبيه المركب في المثال السادس ما هو إلا نوع من الإعراب البياني لإثبات انضواء هذه التراكيب الصحيحة نحويًا تحت إحدى مقولات علم البيان، في حين أن المعنى المضمرة وراء الخطاب البلاغي قد يتجاوز هذا التحليل بكثير، فثمة فرق وأي فرق بين الجملتين.

- شربت كوب الماء.

- شربت البحر.

فالأولى خطابها ظاهر صريح بسيط يتوسل باللغة لإيصال معلومة طبيعية، لا يحتاج صاحبها إلى كد ذهنه في التعبير عنها، في حين تبدو الجملة الثانية صادرة عن إعمال ذهني جاد في تقرير معنى عميق عندما استعمل مُبدعها المجاز المرسل "البحر".

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

لكنَّ القضية لا تقفُ عند حدود تحديد التشبيه أو الاستعارة أو المجاز، لأنَّه أشبه بتحديد المواقع الإعرابيَّ عندما يُقال في الإعراب: هذا فعلٌ، وذلك فاعلٌ، وذلك مفعول به ... وهكذا. ثمَّ يتَّجاوز هذا التحديد إلى إجراء الإعراب بتحديد الحكم والعلامة الظاهرة أو المضمرة، كما يتمُّ في الخطاب البلاغيَّ تحديد طرفي التشبيه بين الوجود الكامل في التشبيه، وحذف أحدهما في الاستعارة، أو استحالة انطباق المعنى على ظاهر الكلام في الكناية والمجاز، وتبدو القرينة كعلامة الإعراب، فعلامةُ الإعراب الظاهرة تعادلها القرينةُ اللفظيةُ، وعلامةُ الإعراب المقدَّرةُ تعادلها القرينةُ الحاليةُ السياقيةُ.

إنَّ مآزق البلاغة العربية في التحليل البيانيَّ أنَّها لبست لبوس منهج النحاة في التحليل الإعرابيَّ مع الفرق الكبير بين علم النحو وفنَّ البلاغة، فهدف الأول ضبط التراكيب والمباني، وهدف الثاني تحليل مسالك القول في العربية تحليلاً يوصل إلى فهم المراد من الكلام سواء أُرسل الكلامُ على الحقيقة الظاهرة أم على الحقيقة المضمرة خلف أشكال الإبداع في فنَّ القول.

ففي قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [سورة البقرة: 257] ليس البيانُ باكتشاف الاستعارة التصريحية في كلمتي "الظلمات" و"النور"، بل في إدراك أنَّ التعبير لو كان مباشراً على الحقيقة باستعمال كلمتي "الكفر" و"الإسلام"؛ لكان مجرد خطابٍ مُلقى، يمكن أن يقبله المرءُ أو يرفضه من غير تدبُّرٍ فيه، لكنَّ تحويل الخطاب إلى استعارة يجبر المتلقِّي على التدبُّر والتفكير لمعرفة المراد أولاً، ثم لاتخاذ موقفٍ منه، فالاستعارة في الآية دعوة إلى الاشتراك في الوصول إلى الفرق بين الكفر والإيمان؛ فالمتلقِّي هو الذي سيحدِّد المشبه المحذوف، وسيصبح شريكاً ضمناً في إنتاج مقولة الفرق بين الكفر والإيمان، ومقولة الفرق بين الظلمات والنور، ومن ينتج الشيء يغلب أن يعتقدَه ويقتنع به، فأساسُ الاستعارة التفاعل بين فكرتين مختلفتين تعملان معاً⁽⁷⁾ لتعميق فكرة مضمرة.

لكنَّ إجراء الاستعارة بأنواعها يبدو استرجاعاً لما سمحَّ النحو بحذفه حتى يستقيم للبلاغة التقليدية تحليلُ الخطاب الاستعاريِّ بالبيانات ثابتة، رمت في البداية والنشأة والمبتغى إلى تفسير ظاهرة الإعجاز القرآني، ثم أضفت على النتاج الأدبي في الصور والأخيلة صفة الثبات؛ ليبقى التكنيكُ البلاغيَّ صالحاً لتحليل الظاهرة القرآنية المعجزة، والظاهرة الأدبية في الأدب العربي من

⁷ يُنظر مفهوم ريتشاردز للاستعارة ضمن مقالة: البلاغة والاستعارة من خلال كتاب فلسفة البلاغة، لسعاد أنقار (2010): ضمن كتاب: الحجاج: مفهومه ومجالاته، الحجاج: مفهومه ومجالاته، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، ج 2، ص 159.

د. سهى نعيمة

غير اعتراف في الغالب بحقيقة السعي المشروع إلى خيالٍ أدبيٍّ جديد، لا يتعارض مع سموّ الظاهرة القرآنيّة؛ إذ يمكن إعادة قراءة النصّ القرآنيّ ببلاغةٍ جديدة، كما في التفسير الصوفيّ مثلاً الذي يقدّم حدثاً مبكّراً في تجاوز آليات الاستعارة التقليديّة.

وقد أكد محمود البستاني هذا الاستنتاج عندما قال: "التخييل ينبغي إسلامياً أن يستند إلى ما هو مرتبط بواقع حسّيّ أو نفسيّ أو غيبيّ، وليس إلى واقع وهميّ لا سند له في التجربة البشريّة؛ لذلك فإنّ ما يميّز مادة التخييل في النصوص الأدبيّة الإسلاميّة هو ارتكانها إلى الحقائق الثلاث: الواقع الحسّيّ، أو النفسيّ، أو الغيبيّ، وهذا على العكس من النصوص الأرضيّة التي يكتبها البشر المنعزلون عن الله تعالى ورسالاته حيث يجنحون في كثير من أعمالهم الأدبيّة إلى الأوهام أو يركنون إلى الأساطير في عرض الحقائق"⁽⁸⁾، مع أنّه لا وجود لما يُسمّى بالاستعارة المرفوضة⁽⁹⁾.

ولهذا لم تنجح البلاغة عبر آليات تفكيك البيان العربيّ في البناء التامّ الناجح للمعنى الفارّ خلف الصور والأخيلة والمجازات، واكتفت بالتفكيك تارة، والإعراب أخرى، وشرح معاني بعض الكلمات ثالثة، كما في بعض كتب معاني القرآن الكريم، أو شرح دواوين الشعر العربيّ القديم كديوان امرئ القيس، وزهير، وطرفة، والفرزدق، والمتنبي، وغيرهم، بل إنّ اللافت للنظر كما يقول رجاء عيد أنّ البيت أو البيتين مثلاً يتردّدان من بلاغيّ إلى آخر، ونجد المثال نفسه يظلّ يدور ويدور من عصر إلى آخر، كأنّ الأداء الفنيّ قد أفرّ إلا من هذا البيت أو ذاك⁽¹⁰⁾.

فبيت المتنبي في سيف الدولة وقد أقبل إليه رسول الروم يلتمس الفداء لأسرى قومه:

فأقبل يمشي في البساط فما درى

إلى البحر يمشي أم إلى البدر يرتقي

بيت دوار في كتب البلاغة التقليديّة قديمها وحديثها، وقف عليه مؤلفو تلك الكتب، كما وقف عليه شارحو شعر المتنبي، فقال: ابن الإفليلي في شرحه: "وأقبل يمشي في بساط سيف الدولة، وقد غشبه من هيئته، وملك قلبه من جلالته ما لا يعرض مثله إلا لمن قصد مُصمّم إلى

⁸ البستاني، محمود (1994): القواعد البلاغيّة البلاغيّة في ضوء المنهج الإسلاميّ، ط 1، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة، إيران، ص 26.

⁹ ينظر، يوسف، أحمد علي (2009): الاستعارة المرفوضة في الموروث البلاغيّ والنقديّ، ط 2، مكتبة الآداب، مصر ص 6.

¹⁰ عيد، رجاء (1988): فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ط 2، منشأة المعارف، مصر، ص 8.

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

البحر، أو ارتفع مرتقيًا إلى البدر"⁽¹¹⁾ فلم ينتبه إلى المجاز في كلمتي "البحر والبدر". وقال المعري: "لم يدرِ أيمشي إلى بحرٍ أو إلى بدرٍ؛ لأنك تشبه البحر في السخاء، وتشبه البدر في النور والبهاء"⁽¹²⁾ فأجرى الاستعارة من غير التصريح بالمصطلح، واستنتج وجه الشبه المحذوف نحوياً كالمشبه، لكنه تبيّن حذف همزة الاستفهام، وهو حذف نحوي لا بلاغي. ولم يخرج العكبري⁽¹³⁾ -في الشرح المنسوب إليه- ولا عبد الرحمن البرقوقي⁽¹⁴⁾ عما قاله ابن الإفليلي. وقال الواحدي: "أقبل الرسول يمشي إليك بين السماطين، فتصوّر له منك البحر في السخاء، والبدر في العلاء، فلم يدرِ أنه يمشي إلى البحر أو إلى البدر"⁽¹⁵⁾.

وقد حلّ علي الجارم ومصطفى أمين الاستعارة في كلمتي "البحر والبدر" فقالوا: "شبه سيفُ الدولة بالبحر بجامع العطاء، ثم استعير اللفظ الدالّ على المشبه به وهو البحر للمشبه وهو سيفُ الدولة على سبيل الاستعارة التصريحية، والقرينة (فأقبل يمشي في البساط)" وشبه سيفُ الدولة بالبدر بجامع الرفة، ثم استعير اللفظ الدالّ على المشبه به وهو البدر للمشبه وهو سيفُ الدولة على سبيل الاستعارة التصريحية، والقرينة (وأقبل يمشي في البساط)"⁽¹⁶⁾. وهذا التحليل إصرار على تفكيك الصورة بإعادة ما حذفه النحو مع أنّ النحو في الحذف التصويري لا يعترف بالمحذوف عندما يجري الإعراب على ظاهر الكلام في إصرار موفّق من النحاة على أنّ الجملة سليمة لغويًا من غير تقدير المشبه المحذوف ولا وجه الشبه، فالعبرة في ما وراء الصورة، لا بالصورة نفسها.

¹¹ ابن الإفليلي، إبراهيم بن محمد (1998): شرح شعر المتنبي، دراسة وتحقيق: مصطفى عليان، ط 2، مؤسسة الرسالة، لبنان، ج 2، ص 104-105.

¹² المعري، أبو العلاء (1986): شرح ديوان أبي الطيب المتنبي "معجز أحمد"، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط 1، دار المعارف، مصر ج 3، ص 304.

¹³ العكبري، عبدالله بن الحسين، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، ضبط مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، بلا رقم طبعة أو تاريخ، دار المعرفة، لبنان، ج 2، ص 312.

¹⁴ البرقوقي، عبد الرحمن (1986): شرح ديوان المتنبي، بلا رقم طبعة، دار الكتاب العربي، ج 3، ص 56.

¹⁵ الواحدي، علي بن أحمد (1891): شرح ديوان المتنبي، نشرة المستشرق: فريدريخ ديتريشي، برلين، ألمانيا، ص 502.

¹⁶ الجارم، علي، وأمين، مصطفى، البلاغة الواضحة، بلا رقم طبعة، دار المعارف، مصر، ص 77.

د. سهى نعجة

واتفق كلٌّ من عبد العزيز عتيق⁽¹⁷⁾، وغازي يموت⁽¹⁸⁾، والأزهر الزناد⁽¹⁹⁾، ومحمد زرقان الفرخ⁽²⁰⁾، وعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني⁽²¹⁾ مع علي الجارم ومصطفى أمين في تحليلهما للاستعارة في بيت المتنبي مع اختلاف يسير في الصياغة كالتصريح بأنَّ القرينة لفظية، وأنَّ المعنى على ظاهر الحقيقة مُحال لقرائن اللفظ والحال.

لكنَّ هذا التحليل البياني، أو التفكيك، أو الإصرار على إرجاع المحذوف تحجيم للصورة الجميلة في هذا البيت؛ ذلك أنَّ الخطاب المضمّر وراء الاستعارة الأولى "البحر" يتملُّ باستدعاء مدلولات البحر في ثقافة الآخر، وهي مدلولات واقعية يتملُّها في البحر رهبةً وسعةً وكرماً وسخاءً وموجاً هادراً ونهايات متجددة و... إلخ، وهذه المدلولات كلّها لم يرها المتنبي كافيةً لتصوير عظمة سيف الدولة، فانقل إلى صورة أجمَل تتملُّ بارتقاء البدر الذي هو آنذاك مستحيلٌ إلا بالنظر والخيال، فالتقاء رسول الروم بسيف الدولة كالصعود إلى المستحيل الذي تحقّق، وهذا يعني أنَّ الذي غاب عن شُراح البيت على أنواعهم علاقةُ الإمكان والاستحالة بين البحر والبدر من جهة، ودلالة حرف العطف "أم" من جهة أخرى الذي يدل على الإضراب، كما يقول جمهور النحاة⁽²²⁾ وهذا الذي يفسّر قول المتنبي "فما درى"؛ لأنَّ البحر بكلِّ استدعاءاته من الأمور التي يدري بها رسول الروم، فهي مبنية على الواقع، وليس في الصورة أكثر من تكثيف استدعاء الدلالات، لكنَّ الشيء الذي لا يدري به رسول الروم إلا على سبيل الخيال توحد دلالات البدر المستحيل بقاء سيف الدولة الذي صار عياناً مشاهدًا يغني عن كلّ خيال عن البدر السامي في علاه، وفي هذه الحالة يتفوق سيف الدولة في عظّمته على ملك الروم الذي يمكن أن يوصف بالبحر، لكنَّ مرسل ملك الروم لا يرى الالتقاء به مُحالاً؛ إذ هو من بلاطه.

¹⁷ عتيق، عبد العزيز (1985): علم البيان، بلا رقم طبعة، دار النهضة العربية، لبنان، ص 176

¹⁸ يموت، غازي (1983): علم أساليب البيان، ط 1، دار الأصالة، لبنان، ص 249-250.

¹⁹ الزناد، الأزهر (1992): دروس في البلاغة العربية: نحو رؤية جديدة، ط 1، المركز الثقافي العربي، لبنان، ص 65-66.

²⁰ الفرخ، محمد زرقان (1996): الواضح في البلاغة العربية، ط 1، بلا تحديد مكان النشر، ص 121-122.

²¹ حبنكة، عبد الرحمن بن حسن (1996): البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، ط 1، دار القلم، سورية، ج 2، ص 251.

²² ينظر، المرادي، الحسن بن قاسم (1992): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان، ص 205.

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

وهكذا تكون قراءة الاستعارة خطوة أولى في قراءة النصّ تتجاوزُ استرجاع المحذوفِ والبحثَ عن القرينة إلى الدخول في حضرة عالم الشاعر الذي أضمرَ ما أضمرَ بُغية استدعاء المتلقّي إلى عالمه، لا نزوله بخطاب مباشر إلى عالم المتلقّي سعياً منه إلى جعل الآخر شريكاً له في مدح سيف الدولة.

وهكذا ربّما لا نبتعد عن الحقيقة كثيراً إذا رجّحنا أنّ علم البيان لم ينجح في تعليم تذوق البيان العربيّ إلى حدّ ما من جهة، كما لم ينجح نجاحاً تاماً في كبح حرية المبدع في اختراع تعبير بيانيّ عصيّ على الفهم الموروث من جهة أخرى، ولا سيّما في العصر الحديث بعد أنّ شبّ مبدعو العربية عن طوق أطر البيان القديمة، وتجاوزوا عقدة عقم الابتكار التي طالت بعض أدباء العصر الأيوبيّ والمملوكيّ والعثمانيّ الذين لم يجدوا متنفساً يتنفّسون فيه حرية الإبداع إلا في ألعاب البديع التي لا تسمن غالباً، ولا تغني عن جوع دائماً.

وثمة ملامح غريب لافقت في تحليل الاستعارة في الموروث البلاغيّ يتملّ في الإصرار على تكلف الاستعارة فيما لا استعارة بالمفهوم البيانيّ فيه، ففي قول المتنبي في مدح سيف الدولة بانتصاره في معركة الحدّث الحمراء:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم
وتأتي على قدر الكرام المكارمُ
يكلّف سيفُ الدولة الجيشَ همّةً
وقد عجزت عنه الجيوشُ الخصارمُ
وقفتَ وما في الموتِ شكٌّ لواقفٍ
كأنك في جفن الردى وهو نائمُ
تمرُّ بك الأبطالُ كلمى هزيمةً
ووجهك وضاحٌ وثرعك باسمُ
تجاوزتَ مقدارَ الشجاعة والنهي
إلى قولِ قومٍ أنتَ بالغيّبِ عالمُ
ضممتَ جناحيهم على القلبِ ضمةً
تموتُ الخوافي تحتها والقوادمُ

د. سهى نعمة

جعل الواحدي والبرقوقي سيف الدولة ممدوحًا بقوته وشجاعته وجيشه الذي تغلب على جيش الروم ميمنته وميسرته⁽²³⁾، وهو شرح سطحي، جاء شرح أبي العلاء المعري أكثر منه عمقاً عندما حمل الكلام على تشبيه الميمنة والميسرة بالجناحين، والأبطال بقوادم الطير، والأتباع والحشو بخوافيه⁽²⁴⁾ فيكون قد فاتته أن الأبطال الذين مروا جرحى هم أبطال المسلمين وجيش سيف الدولة.

وأما ابن الإفليلي فقد جعل تعبير "جفن الردى وهو نائم" من أحسن الاستعارات وألطف الإشارات، كذلك عدّ الجناحين والقوادم والخوافي استعارات⁽²⁵⁾، وتبعه العكبري مظهرًا إعجابه باستعارة الجناحين والقوادم والخوافي بقوله: "ولقد أحسن في هذا غاية الإحسان"⁽²⁶⁾.

لكن شعر المتنبي في هذه القصيدة مبني على الرمز الذي استلهمه من الملحمة اليونانية عندما انهزم جند القائد من حوله، فبقي وحده محوطاً من الأعداء الذين لا يُشكّ في قدرتهم على قتله، لكنّه يتحوّل إلى طائر أسطوري ناري عملاق يرتفع فوق جفن الردى، فيضرب الأعداء بجناحيه ضربة واحدة ليس غير، تودي بميمنتهم وميسرتهم بعد أن صار موقعه من أرض المعركة موقع القلب لا موقع جفن الردى؛ ولهذا فالتعبير الذي استخدمه المتنبي فيه الرمز لا الاستعارة، وهو رمز قصصي يستهلك عدة أبيات من القصيدة، يخفي فيها المتنبي ظاهرة التمجيد الفردي لسيف الدولة على سبيل إسناد كل الانتصارات إليه وحده حتى لو رمى جيش المسلمين بالانهزام، لأنّ القصد المضمّر أنّ سيف الدولة شخصية استثنائية في تحقيق الانتصارات والقضاء على الأعداء.

والحكم السابق على آليات الاستعارة خاصة، والبيان عامّة لا ينسحب على علماء البيان كلّهم تأسيساً وتنظيراً وتطبيقاً، فقد نهضت آليات البيان في التشبيه والاستعارة على مراعاة النحو، ثم مراعاة فنّ القول بالنظم كما قال عبد القاهر الجرجاني عندما رفض الاكتفاء بإجراء الاستعارة في قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأسُ شيباً﴾ [سورة مريم، 4] فقال: "ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأسُ شيباً﴾ لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا لها،

²³ ينظر، الواحدي، شرح ديوان المتنبي، ص 534-535. وعبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ج 4، ص 101-103.

²⁴ ينظر: المعري، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ج 3، ص 430.

²⁵ ابن الإفليلي، شرح شعر المتنبي، ج 2، ص 253-254.

²⁶ العكبري، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، ج 3، ص 387.

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

ولم يروا للمزية موجبا سواها، هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم، وليس الأمر على ذلك⁽²⁷⁾، أي على فكرة تجاوز التحليل التفكيكي إلى المراد من إضمار ما كان إظهاره ممكناً من الكلام. وفي قراءة استكناهيّة لمقطع من شعر الشاعر محمود درويش يقول فيه: (28)

أكل الثعلب من بُرجي حمامة

سوف أرثيها

وأحمي البرج

لكن ...

لست أستعجل ميلاد القيامة.

يتضح أنّ الشاعر أبدع هذا المقطع الشاعر من وحي فن التصوير والرسم، لا فن إجراء الكلام على حدود المشابهة والاستعارة، فالفعل "أكل" يعنى "احتلّ" لأنّ الأكل احتلالٌ لشيء من الطعام يتقوى به الإنسان، والفاعل "الثعلب" بمعنى "العدو" الذي أصبح قوياً بما احتله عندما حرم الآخرين من الأكل، والاسم المجرور "برجي" بمعنى الوطن العربي الكبير كالبرج في تكوّن من طبقات يزهو بها صاحبه، والمفعول به "حمامة" يقع عليه فعل الأكل بوساطة الثعلب، لكنّ الحمامة لا تكون جزءاً من البرج، فليس البرج حماماتٍ؛ لهذا تحمل الكلمة على بعدها الرمزي بالدلالة على السلام والمحبة بقصد الإشارة إلى بلد السلام الذي زارته الحمامة وعادت منه بغصن الزيتون في قصة الطوفان وهو فلسطين في بعض الروايات⁽²⁹⁾، والشاعر يريد أن يستمرّ برثاء حمامته فلسطين، وفي الوقت نفسه يستمرّ في الحفاظ على سائر وطنه الكبير من غير استعجال لثورة الإرجاع التي ستكون ثورة تحقيق العدالة والنصر كثورة القيامة التي يجتمع فيها عنصرا العدالة والنصر؛ ولهذا فالخطاب المضمّر في ذهن الشاعر قبل إبداعه شعراً: احتلّ اليهود من وطني العربيّ الكبير فلسطين، سوف أرثيها دوماً، وأحمي سائر الوطن الكبير، لكنّ

²⁷ الجرجاني، عبد القاهر (1982): دلائل الإعجاز في علم المعاني، تعليق: محمد رشيد رضا، بلا رقم طبعة، لبنان.

دلائل الإعجاز، ص 79.

²⁸ يمكن الاستئناس برؤية أخرى في تحليل هذا المقطع عند: ياغي، عبد الرحمن (1979): أبعاد العملية الأدبية، منشورات رابطة الكتاب الأردنيّة، عمّان، ص 20.

²⁹ ثمة اختلاف في تحديد مرسى سفينة نوح عليه السلام، لكن بعض الروايات تذكر أنّ قرية المرسى هي قرية ثمانين على الساحل الجنوبيّ لفلسطين.

د. سهى نعمة

لست أستعجل إرجاعها، فستعود في الوقت المناسب تحقيقاً لعدالة قضيتها. وهذا المعنى الذي يمكن أن يُنظم على وجهٍ ما، صاغه الشاعر بالصور والدلالات والرموز من ثقافات الحاضر والماضي والدين والتاريخ مُتجاوزاً قيود البيان بحرفيتها، فليست الاستعارة تناسباً بين طرفي التشبيه وتناسياً لأحدهما بقريئة قصدَ التخيل، بل هي عند تجاوز التفكيك الإجرائي "بناءً ديناميّ" تتموّج داخله حركتها في مختلف الاتجاهات، وتعمل على التداخل بين المستعار منه، والمستعار له بطريقة تستبطن فيها الطرفين ليتخلّق منها نماء جديد يتعدّى حدود التشابه والتناسب⁽³⁰⁾، ففيها "كنايةٌ ورمزيةٌ"⁽³¹⁾؛ ولهذا لا يصلح التفكيك البياني تكأةً لتحليل كثير من نماذج الأدب العربي الحديث إلا حين تجاوز آليات البيان التقليدية إلى قراءة المضمّر من خطاب المبدع على أنه صورة البيان الجديد المستند إلى حقّ المبدع بالتجديد في صورته وأخيلته، بل حقّه في تزويد نفسه بأيّ ثقافةٍ أخرى يمتح منها عند بناء قصيدته، من غير الإصرار على مبدأ التناسب بين طرفي التشبيه، فهذا المبدأ يُضمّر مصادرة لحقّ المبدع في الإبداع خارج قيود الاختيار الدلاليّ بين طرفي التشبيه عند اختزال التشبيه في استعارة؛ ولهذا صارَ من حقّ الشاعر حين يريد تصوير المحبوبة أن يتجاوز استدعاء القمر بعد أن ثبت أنه كوكب مقفّر من الحياة، وما نوره إلا انعكاس لضوء الشمس التي يمكن أن يُنظر إليها على أنها من مظاهر الجبروت والعنفوان، ويُنظر إلى الكوكب الأخضر كوكب الأرض على أنه من مظاهر الجمال، فيقال على سبيل التمثيل لا الشعر:

- يا أرضاً لم يرها إنسانٌ.

- تتبسّم الأرضُ زيتوناً وزعتراً

في استعارة "الأرض" للدلالة على الحبيبة، وأنسنتها؛ لأنّ "الاستعارة لا يُشترطُ السماعُ فيها، بل يُشترطُ المعنى المناسب الصالح للاستعارة"⁽³²⁾ شرطَ عدم بلوغ الاستعارة المنقولة عن تشبيهه حذْفَ أحد طرفيه حدّ التعمية، فنصير لُغزاً⁽³³⁾.

³⁰ عيد، رجاء، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص 346.

³¹ الطرودي، أحمد مصطفى (2010): جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، تحقيق: محمد رمضان الجربي، ط

1، مكتبة الآداب، مصر، ص 322.

³² المصدر نفسه، ص 720.

³³ المصدر نفسه، ص 719.

المعنى الجمالي بين التعويض النحوي والإضمار الاستعاري

الخاتمة:

إن، فالخطاب اللغوي الصحيح في اللغة العربية خطابٌ نحويٌّ صحيحٌ بمواضع قوانين العربية، يُظهرُ ويُضمر، ويقدم، ويؤخر، وينحاز للمجاز في أنواعه كلها، لكنه عند التحليل الفني عالمٌ جميلٌ بصوره وأخيلته ورموزه وتجاوزته الحقيقة المألوفة إلى الإدراك البعيد في تأكيد فكرة مضمرة لا تعبر عنها حدود الكلمات الحقيقية كما تعبرُ عنا آفاق عالم المجاز، وإن كانت بالضرورة ضمن الصياغة الصحيحة نحويًا، فالكذبُ النحويُّ المستقيم طريق البلاغة ماضيًا وحاضرًا، ويمكن أن نتنبأ بالكلمة الثالثة: مستقبلاً، لكن ينبغي تجاوز التحليل التفكيكي الذي ينحو بالصورة البلاغة منحي الإعراب في علم النحو إلى البحث في مراد المبدع من إضماره ما أضمر وإظهاره ما أظهره حقيقةً أو مجازاً، فليست الصورة الأدبية بأشكالها كلها إلا استدعاءً للبحث عما وراءها، فهلاً نبحثُ عما وراءها؟

مصادر البحث ومراجعته:

- ابن الإفليلي، إبراهيم بن محمد (1998): شرح شعر المتنبّي، أربعة أجزاء، دراسة وتحقيق: مصطفى عليان، ط 2، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، في جزأين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بلا رقم طبعة أو سنة نشر، دار الفكر، لبنان.
- أنقار، سعاد (2010): البلاغة والاستعارة من خلال كتاب فلسفة البلاغة، ضمن كتاب الحجاج: مفهومه ومجالاته، خمسة أجزاء، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- البرقوق، عبد الرحمن (1986): شرح ديوان المتنبّي، بلا رقم طبعة، دار الكتاب العربي، لبنان.
- البستاني، محمود (1994): القواعد البلاغية في ضوء المنهج الإسلامي، ط 1، نشر مجمع البحوث الإسلامية، إيران.
- الجارم، علي، وأمين، مصطفى، البلاغة الواضحة، بلا رقم طبعة أو سنة نشر، دار المعارف، مصر.
- الجرجاني، عبد القاهر (1982): دلائل الإعجاز في علم المعاني، تعليق: محمد رشيد رضا، بلا رقم طبعة، دار المعرفة، لبنان.
- حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني (1996): البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، ط 1، دار القلم، سورية.

د. سهى نعمة

- الرضيّ الأستراباديّ، محمد بن الحسن (1978): شرح الرضيّ على الكافية، أربعة أجزاء، تحقيق: يوسف حسن عمر، بلا رقم طبعة، منشورات مؤسسة الصادق، إيران.
- الزناد، الأزهر (1992): دروس في البلاغة العربيّة: نحو رؤية جديدة، ط 1، المركز الثقافي العربي، لبنان.
- سيويه، عمرو بن عثمان (1991): الكتاب، خمسة أجزاء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، دار الجيل، لبنان.
- الطروديّ، أحمد مصطفى (2010): جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، تحقيق: محمد رمضان الجربي، ط 1، مكتبة الآداب، مصر.
- عتيق، عبد العزيز (1985): علم البيان، بلا رقم طبعة، دار النهضة العربية، لبنان.
- عشير، عبد السلام (2010): تطوّر التفكير اللغويّ من النحو إلى اللسانيّات إلى التواصل، ط 1، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب.
- العكبريّ، عبدالله بن الحسين، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبريّ، أربعة أجزاء، ضبط مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، بلا رقم طبعة أو تاريخ، دار المعرفة، لبنان.
- عيد، رجا (1988): فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ط 2، منشأة المعارف، مصر.
- الفرخ، محمد زرقان (1996): الواضح في البلاغة العربيّة، ط 1، بلا دار نشر أو مكان طبع.
- المراديّ، الحسن بن قاسم (1992): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- المعريّ، أبو العلاء (1986): شرح ديوان أبي الطيب المتنبي "معجز أحمد"، أربعة أجزاء، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط 1، دار المعارف، مصر.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (1979): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5، لبنان.
- الواحديّ، علي بن أحمد (1891): شرح ديوان المتنبي، نشرة المستشرق: فريدرخ ديتريخ، برلين، ألمانيا.
- ياغي، عبد الرحمن (1979): أبعاد العمليّة الأدبيّة، منشورات رابطة الكتاب الأردنيّة، عمّان.
- يموت، غازي (1983): علم أساليب البيان، ط 1، دار الأصالة، لبنان.
- يوسف، أحمد علي (2009): الاستعارة المرفوضة في الموروث البلاغيّ والنقديّ، ط 2، مكتبة الآداب، مصر.